

Distr.: General
1 August 2001
Arabic
Original: English



رسالة مؤرخة ٣١ تموز/يوليه ٢٠٠١، موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لبنغلاديش لدى الأمم المتحدة

يسرني أن أرفق طيه تقييما لأعمال مجلس الأمن أثناء رئاسة بنغلاديش في شهر
حزيران/يونيه ٢٠٠١ (انظر المرفق) أعد وفقا لمذكرة رئيس مجلس الأمن المؤرخة
١٢ حزيران/يونيه ١٩٩٧ (S/1997/451) بغية إدراجه في تقرير مجلس الأمن المقدم إلى
الجمعية العامة.

وقد أعد التقييم على مسؤوليتي ولكن بعد مشاورات مع أعضاء المجلس. وهو مقدم
على سبيل الإحاطة وينبغي ألا يؤخذ بالضرورة على أنه يعبر عن آراء مجلس الأمن.
وسأغدو ممتنا لو عملتم على تعميم هذه الرسالة ومرفقها بوصفهما وثيقة من وثائق
مجلس الأمن.

(توقيع) أنوار الكريم شاودري
السفير والممثل الدائم لبنغلاديش
لدى الأمم المتحدة

مرفق الرسالة المؤرخة ٣١ تموز/يوليه ٢٠٠١ الموجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لبنغلاديش لدى الأمم المتحدة

تقييم أعمال مجلس الأمن

بنغلاديش (حزيران/يونيه ٢٠٠١)

في حزيران/يونيه ٢٠٠١، تناول مجلس الأمن، برئاسة السفير أنوار الكريم شاوردي، الممثل الدائم لبنغلاديش، عددا من المسائل الرئيسية المطروحة على جدول أعمال المجلس، وكانت قيد النظر الفعلي من قبل المجلس قضايا منها العراق - الكويت، وأفغانستان، وسيراليون، وبوروندي، وقبرص، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وكوسوفو، والبوسنة والهرسك، وإريتريا وإثيوبيا، والصحراء الغربية. واتخذ المجلس خطوة هامة أيضا تمثلت في اعتماد القرار ١٣٥٣ (٢٠٠١) بشأن التعاون مع البلدان المساهمة بقوات.

ومن مواطن التركيز الرئيسية أثناء الشهر المناقشة التي أجراها المجلس وشارك فيها عدد غفير من غير الأعضاء، بشأن منع نشوب الصراعات المسلحة على أثر إصدار التقرير البالغ الأهمية للأمين العام في هذا الشأن (S/2001/574 و Corr.1). وكانت هناك مبادرة هامة هي بعثة المجلس إلى كوسوفو لتعزيز دعم تنفيذ القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩) ولمراقبة عمليات بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو.

وفي حزيران/يونيه، وبناء على مبادرة من رئيس المجلس، بت المجلس في تعيين الأمين العام حيث أوصى بالإجماع وبدون تصويت، بتعيين السيد كوفي عنان لفترة ثانية. ثم أعادت الجمعية العامة تعيين الأمين العام بناء على هذه التوصية.

وعقد المجلس، أثناء الشهر، ١٨ جلسة علنية، تعيّن استئناف ٤ منها نظرا لمشاركة عدد كبير من أعضاء الأمم المتحدة. وعقد المجلس جلسيتين خاصتين، إحدهما بشأن تعيين الأمين العام والأخرى بشأن بوروندي. وأجرى أعضاء المجلس ١٧ مشاورا غير رسمية جامعة مكرسة للنظر في المسائل، وللتفاوض على نصوص القرارات، وللبيانات، والإحاطات المقدمة من الأمانة العامة. وتناول أعضاء المجلس، أثناء هذه المشاورات، ٢٤ بندا من بنود جدول الأعمال وناقشوا أيضا ما مجموعه ٤٨ مسألة في إطار بند المسائل الأخرى.

وفي حزيران/يونيه، نظر المجلس في ١٣ تقريرا للأمين العام واعتمد ٨ قرارات منها ثلاثة قرارات متعلقة بتمديد ولاية أربع عمليات لحفظ السلام، هي: قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص، وبعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وبعثة الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك، وبعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية، وأصدر

بيانين لرئيس المجلس. وبالإضافة إلى ذلك أدلى الرئيس ببيانات إلى الصحافة بشأن أفغانستان وبوروندي، وإريتريا - إثيوبيا، وسيراليون.

وكما يتضح من العدد الكبير للجلسات العلنية، فقد بذل المجلس، تمشيا مع التزاماته، أقصى ما في وسعه بمبادرة من الرئاسة البنغلاديشية لزيادة اللجوء إلى عقد هذا النوع من الجلسات. وأحرز المجلس المزيد من التقدم في تحقيق قدر أكبر من الشفافية والانفتاح في أساليب عمله وفي تشجيع مشاركة الدول غير الأعضاء في جلساته.

تعيين الأمين العام

بادرت الرئاسة البنغلاديشية لمجلس الأمن إلى التشاور مع أعضاء المجلس أثناء الأيام الأولى من الشهر للتوصل إلى قرار بشأن تعيين الأمين العام كوفي عنان لفترة ثانية مدتها خمس سنوات. ولذلك أجرى الرئيس مشاورات موسعة مع الأعضاء، فرادى ومجتمعين، لانتهاؤه من عملية التعيين. وبناء على المشورة التي قدمها أعضاء المجلس، قام الرئيس أيضا بالتشاور مع رئيس الجمعية العامة والأمانة العامة من أجل توضيح بعض جوانب عملية التعيين والمضي فيها.

وتم إجراء عدد من المشاورات غير الرسمية قبل أن يجتمع المجلس في ٢٧ حزيران/يونيه عملا بالنظام الداخلي المؤقت، في جلسة خاصة (الجلسة ٤٣٣٧). وقرر المجلس توصية الجمعية العامة بإعادة تعيين السيد كوفي عنان لفترة ثانية تنتهي في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦ وذلك بموجب قراره ١٣٥٨ (٢٠٠١). واعتمد القرار بتوافق الآراء ودون تصويت مع التخلي عن العمل بشرط الاقتراع السري حسبما هو منصوص عليه في النظام الداخلي.

وفي أعقاب اعتماد القرار، أشار رئيس المجلس، أثناء إبلاغ وسائط الإعلام بالقرار، إلى الأداء الممتاز للأمين العام الحالي من أجل إصلاح الأمم المتحدة لتعزيزها بغية مواجهة تحديات القرن الحادي والعشرين. وشدد أيضا على الدور الذي دأب على القيام به السيد عنان في حل النزاعات في بقاع متفرقة من العالم وفي تعزيز عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام.

وحسبما تم الاتفاق عليه في المشاورات غير الرسمية، فقد اشترك جميع أعضاء المجلس في تقديم مشروع القرار الخاص بتعيين الأمين العام المرفوع إلى الجمعية العامة والذي قدمه رئيس مجلس الأمن في الجلسة العامة المعقودة في ٢٩ حزيران/يونيه.

أفريقيا

بوروندي

بادرت الرئاسة إلى التطرق إلى الحالة في بوروندي كجزء من المضي في متابعة تقرير بعثة مجلس الأمن إلى منطقة البحيرات الكبرى (S/2001/521). واستعرض أعضاء المجلس الحالة على ضوء نتائج بعثة المجلس بالنظر إلى أن استمرار أعمال القتال كان يهدد عملية السلام الهشة. وفي أعقاب المناقشة، أدلى رئيس المجلس ببيان إلى الصحافة (انظر المرفق الرابع) ووجه كذلك انتباه حكومة بوروندي وممثل الأمين العام جان أرنو والأمين العام لمنظمة الوحدة الأفريقية سالم أحمد سالم.

وهذا مثال على حالة تناول فيها أعضاء المجلس مسألة ما وبذلوا جهودا لمنع تدهور وضع ما دون انتظار تناولها في إطار المسائل المدرجة في جدول أعماله.

وعقد المجلس جلسة خاصة في ٢٨ حزيران/يونيه للاستماع إلى إحاطة من ماثياس سينامينيه، النائب الثاني لرئيس بوروندي، والذي قدم وجهة نظر حكومته بشأن الحالة وآرائها بشأن عملية السلام. وعلى أثر المشاورات قدمت بنغلاديش مشروع بيان. واجتمع المجلس مرة أخرى يوم ٢٩ حزيران/يونيه في جلسة علنية تلا فيها الرئيس البيان (S/PRST/2001/17).

وقد صدر البيان بعد إمعان النظر في الحالة في بوروندي وشارك في ذلك برهانو دينكا، الممثل الخاص للأمين العام لمنطقة البحيرات الكبرى وجان أرنو، ممثل الأمين العام لبوروندي. ودعا المجلس في البيان إلى وقف أعمال القتال على الفور وحث الجماعات المسلحة على الدخول في مفاوضات. وشجع المجلس أيضا على قيام الأمين العام، عن طريق ممثليه، بمواصلة إشراك الجماعات المسلحة في الجهود المنسقة الرامية إلى التوصل إلى تسوية سياسية للصراع والإسهام في ذلك.

وأعرب المجلس عن قلقه البالغ إزاء استمرار انتهاكات حقوق الإنسان والقانون الإنساني وحث الأطراف المتناحرة على الالتزام فورا بحماية المدنيين. وناشد المجلس الجهات المانحة زيادة مساعدتها الإنسانية والإنمائية إلى شعب بوروندي وفاء بالتعهدات التي أعلنتها المجتمع الدولي في مؤتمر باريس للمانحين المعقود يومي ١١ و ١٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠.

وقد تلقى المجلس تقارير تفيد بأن المعاناة في بوروندي لا تزال مستمرة دون هوادة. وستقتضي الحالة الإنسانية الخطيرة وهشاشة عملية السلام انتباها شديدا من المجلس بغية مواصلة دعم عملية السلام وعدم تناسي بوروندي على الصعيد الدولي.

جمهورية الكونغو الديمقراطية

أجرى المجلس مشاورات غير رسمية يوم ١٢ حزيران/يونيه بشأن الحالة في جمهورية الكونغو الديمقراطية ونظر في اتخاذ إجراءات على أساس التقرير الثامن للأمين العام (S/2001/572). وكان معروضا عليهم أيضا تقرير بعثة مجلس الأمن إلى منطقة البحيرات الكبرى (S/2001/521). ووافق الأعضاء على توصيات الأمين العام المؤيدة للانتقال إلى المرحلة الثالثة من نشر بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، قبل الدخول في المرحلة الثالثة، إذ أن الأطراف لم تف حتى الآن بالشروط اللازمة.

ووافقوا أيضا على الاستنتاج الذي مؤداه أن الخطط التي وضعتها اللجنة العسكرية المشتركة واللجنة السياسية لانسحاب جميع القوات الأجنبية ولترع سلاح الجماعات المسلحة، أو تسريحها، أو إعادة إدماجها، أو إعادة إلى الوطن أو إعادة توطينها لم تكن تشكل أساسا كافيا لاتخاذ الأمم المتحدة مزيدا من الإجراءات في هذه المرحلة.

وقرر المجلس، في جلسة علنية عقدت يوم ١٥ حزيران/يونيه، بموجب القرار ١٣٥٥ (٢٠٠١) تمديد ولاية بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، حسبما أوصى به الأمين العام، وذلك لمدة ١٢ شهرا، حتى ١٥ حزيران/يونيه ٢٠٠٢، بقوة مأذون بها قوامها ٥٣٧ ٥ من الأفراد العسكريين. ووجه الأمين العام في تقريره الانتباه إلى الحاجة إلى توسيع نطاق العناصر المدنية بالبعثة إلى حد كبير أثناء دخولها في المرحلة الثالثة. وستكون الدول الأعضاء ملزمة بتقديم الموارد البشرية والمادية من أجل إنجاح البعثة.

إريتريا وإثيوبيا

استعرض أعضاء المجلس الحالة في إريتريا وإثيوبيا يوم ٢٥ حزيران/يونيه. وكان معروضا عليهم التقرير المرحلي للأمين العام بشأن الحالة (S/2001/608). وهو أول تقرير من هذا القبيل يقدم منذ أن رفع المجلس في ١٦ أيار/مايو ٢٠٠١ حظر الأسلحة المفروض على البلدين. وعرضت الأمانة العامة التقرير وقدمت معلومات عن آخر المستجدات.

وكانت المسألتان الرئيسيتان المطروحتان أمام المجلس هما المنطقة الأمنية المؤقتة، ولجنتا الحدود والمطالبات. ورغم الهدوء العام على طول الحدود، فقد أدى إفراط إريتريا في نشر المليشيات ورجال الشرطة في المنطقة الأمنية المؤقتة وكذلك الانتشار الإثيوبي على طول الحدود الشرقية من المنطقة المذكورة إلى إحداث توتر. وتحسنت الحالة بعد أن قررت إثيوبيا سحب قواتها من الحدود الشرقية للمنطقة الأمنية المؤقتة. وكان إنشاء هذه المنطقة يشكل

خطوة كبرى إلى الأمام. ومع ذلك لا يزال يتعين إنجاز جوانب هامة مثل التعريف الواضح للمنطقة الأمنية المؤقتة ونزع السلاح.

وأدى رئيس المجلس، على إثر المشاورات، ببيان أمام الصحافة كرر فيه، في جملة أمور، مناشدة البلدين التذكير بإقامة ممر جوي مباشر بين أسمرة وأديس أبابا. وحث الطرفين، وخاصة إريتريا، على التوقيع على اتفاق مركز القوات وضممان حرية حركة بعثة الأمم المتحدة في إثيوبيا وإريتريا (انظر المرفق الرابع).

سيراليون

في ٦ حزيران/يونيه، أجرى مجلس الأمن مشاورات بشأن حالة اللاجئ والمشردين داخلها في سيراليون وكذلك في منطقة اتحاد نهر مانو. وكان معروضا على المجلس تقرير الأمين العام (S/2000/513 و Corr.1) الصادر عملا بالفقرة ٩ من قرار مجلس الأمن ١٣٤٦ (٢٠٠٠). وقدم الأمين العام المساعد لعمليات حفظ السلام، هادي العنابي، التقرير، وأطلع المجلس على التطورات الأخيرة.

وفي أعقاب إجراء مناقشة مستفيضة بشأن أحوال اللاجئ والمشردين داخلها في سيراليون وحولها، أدلى رئيس المجلس ببيان إلى الصحافة أبرز فيه آراء أعضاء المجلس بشأن هذه المسألة، وورد فيه، ضمن جملة أمور، أن أعضاء المجلس يعربون عن قلقهم بشأن الأزمة الإنسانية المستمرة في البلدان الأعضاء في اتحاد نهر مانو، ويدركون العبء الإضافي الملقى على عاتق البلدان المضيقة وسكانها من جراء الأزمة ويشنون على جهود هذه البلدان ويحثون جميع الأطراف على ضمان حقوق الإنسان والأمن لجميع اللاجئ والمشردين داخلها فضلا عن أمن موظفي المساعدة الإنسانية (انظر المرفق الرابع).

وفي ٢٨ حزيران/يونيه، عقد مجلس الأمن جلسة علنية بشأن الحالة في سيراليون. وكان معروضا على المجلس التقرير العاشر للأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة في سيراليون (S/2001/627) واستمع إلى إحاطة من الممثل الخاص للأمين العام ألوييمي أدنينجي، فضلا عن تقديمه للتقرير، الذي غطى التطورات في المنطقة منذ ١٤ آذار/مارس ٢٠٠١.

وذكر الممثل الخاص أن بعثة الأمم المتحدة في سيراليون واصلت العمل بشكل وثيق مع حكومة سيراليون وعززت اتصالاتها مع الجبهة المتحدة الثورية، مما أسفر عن تأثيرات إيجابية على نزع السلاح في كامبيا وعلى تنفيذ اتفاق أبوجا لوقف إطلاق النار. وحضر الجلسة أيضا قائد القوة، الفريق دانييل أوباندي.

وأقرّ أعضاء المجلس أثناء الجلسة ببقاء الكثير من التحديات رغم التقدم الكبير المحرز في عملية السلام في سيراليون خلال الأشهر الأخيرة. وقد أعربوا عن تقديرهم للإسهام الإيجابي لبعثة الأمم المتحدة في سيراليون في تعزيز عملية السلام. وشددوا أيضا على أهمية برنامج السلام الطويل الأجل في سيراليون وأكدوا على لزوم توافر الموارد اللازمة لنجاحه.

وأعرب أعضاء المجلس عن القلق بشأن الحالة الإنسانية في سيراليون وفي المنطقة وبشأن انتهاكات حقوق الإنسان للاجئين والمشردين داخليا. كما أعربوا عن تقديرهم لدور الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في دعم عملية السلام وأهابوا بحكومة سيراليون اتخاذ الخطوات اللازمة لتوسيع نطاق سلطاتها أثناء الانتشار التدريجي للبعثة في المناطق التي تسيطر عليها القوات المتمردة بالبلد.

الصومال

في ١١ حزيران/يونيه، قدم الأمين العام المساعد للشؤون السياسية، ابراهيم فال، إحاطة إلى أعضاء المجلس بشأن التطورات الأخيرة في الصومال. وأبلغ المجلس بأن نائب وزير الدفاع بالحكومة الوطنية الانتقالية للصومال زعم أن نحو ٣٠٠ جندي إثيوبي دخلوا إلى الأراضي الصومالية خلال الليل في منطقة باكول، القرية من مقديشيو. وقد نفت إثيوبيا هذه المزاعم معتبرة إياها تقارير صحفية لا أساس لها من الصحة.

وطلب مكتب الأمم المتحدة السياسي للصومال الذي يقع مقره في نيروبي معلومات مفصلة من الحكومة الوطنية الانتقالية بشأن هذه المزاعم، ولم يكن المكتب قد تلقى هذه المعلومات بعد. وأبلغت الأمانة العامة المجلس بأن المكتب لا يمكنه التأكد من هذه الأخبار إذ أنه لا يملك أي آلية للتحقق. وحسبما اتفق عليه في الجلسة، فقد قام رئيس المجلس فيما بعد بإبلاغ ممثل إثيوبيا بقلق المجلس في هذا الشأن.

الصحراء الغربية

جرى النظر في تقرير الأمين العام (S/2001/613) أثناء المشاورات المعقودة يوم ٢٦ حزيران/يونيه التي شارك فيها الأمين العام.

وقدم المبعوث الشخصي للأمين العام جيمس بيكر إحاطة إلى المجلس. وكانت هذه أول مرة يمثل فيها أمام المجلس منذ عام ١٩٩٧. وقد أوصى التقرير على وجه التحديد بتمديد ولاية بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية لمدة خمسة أشهر لإتاحة الوقت لبدء المفاوضات حول اتفاق إطاري مقترح بشأن مركز الصحراء الغربية.

وأجرى أعضاء المجلس مشاورات في ٢٨ و ٢٩ حزيران/يونيه لانتهاه من إعداد مشروع قرار بشأن الصحراء الغربية. وقد اعتمد القرار ١٣٥٩ (٢٠٠١) القاضي بتمديد ولاية البعثة حتى ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١ بإجماع الأصوات في ٢٩ حزيران/يونيه.

آسيا

أفغانستان

في ٥ حزيران/يونيه، قدم السفير ألفونزو فالديفيسو (كولومبيا)، رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار ١٣٣٣ (٢٠٠٠) تقرير لجنة الخبراء المكونة من خمسة أعضاء والمنشأة عملاً بقرار مجلس الأمن ١٣٣٣ (٢٠٠٠). وعقب المشاورات، عقد مجلس الأمن جلسته ٤٣٢٥ كجلسة علنية للنظر في التقرير بصورة مفصلة. ورد السفير هايلي مينكريوس، رئيس لجنة الخبراء، على أسئلة الوفود وتعليقاتهم.

وكان أعضاء المجلس يؤيدون عموماً إنشاء آلية جديدة لرصد تنفيذ الجزاءات في أفغانستان، وفق ما أوصى به الفريق. كما كان هناك تأييد عام لتوصيات الفريق الأخرى الداعية إلى حظر وقود توربينات الطائرات، والمواقع ومواد التشحيم الخاصة، وإلى حظر المواد الكيميائية المستخدمة في إنتاج الهروين، وإلى رصد نقل الأسلحة والتأييد الدولي لتعزيز قدرات سلاح الحدود في البلدان المجاورة. وجرى أيضاً التنويه بالاتجاه العام للتقرير الذي يؤكد أن الحل السياسي لا يزال هو السبيل الوحيد لإنهاء الصراع في أفغانستان. واتفق أعضاء المجلس على النظر في توصيات الفريق في سياق أعمال اللجنة وعلى أن ينظر فيها المجلس نفسه فيما بعد.

إعادة الممتلكات الكويتية

استمع المجلس في المشاورات التي جرت في ٢٠ حزيران/يونيه إلى إحاطة من المنسق الرفيع المستوى بشأن الممتلكات الكويتية المفقودة. ولم يبلغ عن حدوث تقدم نظراً لاستمرار العراق في رفضه التعاون مع المنسق الرفيع المستوى وتأكيد عدم صلته بالمسألة. وقد أعرب رئيس مجلس الأمن في بيان إلى الصحافة عن تأييد جميع أعضاء المجلس للعمل الذي يضطلع به المنسق الرفيع المستوى. كما طلب أعضاء المجلس إلى حكومة العراق التعاون بشكل كامل مع المنسق وأكدوا أهمية الحوار معه.

الحالة بين العراق والكويت

في أعقاب اتخاذ القرار ١٣٥٢ (٢٠٠١)، الذي مدد فيه المجلس برنامج النفط مقابل الغذاء، المرحلة التاسعة، حتى ٣ تموز/يوليه ٢٠٠٠، شرع أعضاء المجلس في إجراء مناقشات

بشأن مشروع القرار المقدم من المملكة المتحدة والولايات المتحدة والذي يتناول ترتيبات جديدة. وفي الوقت نفسه، استمرت المناقشات المتعلقة بقائمة استعراض السلع التي اقترحت كمرفق لمشروع القرار، والتي جرى معظمها في العواصم. وتم إحراز تقدم في المفاوضات المعقودة على مستوى الخبراء، والتي جرى استعراضها على مستوى السفراء في المشاورات التي أجراها المجلس في ٧ و ١٤ و ٢٠ حزيران/يونيه. وتناولت المفاوضات أيضا أموراً منها المسائل المتعلقة بتجارة العراق مع بعض البلدان المجاورة.

وفي ١٥ حزيران/يونيه، أطلع الرئيس المجلس على نتائج الاجتماع الذي عقده الأمين العام في المنطقة مع رئيسي وزراء الجمهورية العربية السورية والأردن. وفي ٢٦ حزيران/يونيه، أجرى المجلس مناقشة مفتوحة بشأن المسألة، أدلى فيها، بخلاف أعضاء المجلس، عدد كبير من الدول غير الأعضاء، ومنها العراق، ببيانات. واستؤنفت المناقشة في ٢٨ حزيران/يونيه لانتهاؤها من قائمة طويلة من المتكلمين. واستمرت في مشاورات المجلس حتى نهاية الشهر مناقشة مشروع القرار المقدم من المملكة المتحدة والولايات المتحدة.

أوروبا

البوسنة والهرسك

في ١٥ حزيران/يونيه، استمع المجلس إلى إحاطة من جاك بول كلاين، الممثل الخاص للأمين العام ومنسق عمليات بعثة الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك. وقدم معلومات عن التطورات التي استجرت في البوسنة والهرسك وعن التقدم الذي أحرزته البعثة. وكان الأعضاء الآخرون الذين شاركوا في المناقشة هم ممثلو البوسنة والهرسك والسويد (باسم رئاسة الاتحاد الأوروبي) وجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية.

وكان معروضا على أعضاء المجلس تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك (S/2001/571 و Corr.1)، والوثيقة S/2001/542 التي تحتوي على نص رسالة مؤرخة ٣٠ أيار/مايو ٢٠٠١ موجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن، يجيل بها رسالة مؤرخة ٨ أيار/مايو ٢٠٠١ موجهة من الأمين العام لمنظمة حلف شمال الأطلسي، وتحتوي في ضميمتها على التقرير الشهري عن عمليات قوة تحقيق الاستقرار. واتخذ المجلس قراراً في ٢١ حزيران/يونيه نص على أمور منها تمديد ولاية بعثة الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك حتى ٢١ حزيران/يونيه ٢٠٠٢.

قبرص

نظر أعضاء المجلس في الحالة في قبرص استناداً إلى تقرير الأمين العام (S/2001/534) في ١١ حزيران/يونيه. وشارك ألبارو ده سوتو، المستشار الخاص للأمين العام بشأن قبرص في المشاورات من أجل إطلاع الأعضاء على الحالة وتقديم تقييم لها. ونظراً لتعقيد وحساسية الحالة في قبرص، ارتأى المجلس أن السماح بمواصلة الجهود التي يبذلها الأمين العام سيكون أكثر الإجراءات حصافة. وأدى رئيس المجلس ببيان إلى الصحافة أعرب فيه عن التأييد الكامل للجهود المتواصلة التي يبذلها الأمين العام لتحقيق تسوية شاملة لمشكلة قبرص (انظر المرفق). وفي وقت لاحق، اعتمد المجلس بالإجماع القرار ١٣٥٤ (٢٠٠١) الذي مدد فيه ولاية قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص حتى ١٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١.

كوسوفو، جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية

في ١٩ حزيران/يونيه، نظر المجلس في تقرير بعثة مجلس الأمن إلى كوسوفو (S/2001/600) وتقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو (S/2001/565). وكان معروضا على المجلس أيضاً رسالة مؤرخة ٢٢ أيار/مايو ٢٠٠١ موجهة من السويد إلى الأمين العام (S/2001/538) ورسالة مؤرخة ٥ حزيران/يونيه ٢٠٠١ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية (S/2001/563) ورسالة مؤرخة ١٥ حزيران/يونيه ٢٠٠١ موجهة إلى الأمين العام من الاتحاد الروسي (S/2001/601).

وشارك في المداولات ممثلو ألبانيا وجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية والسويد (بصفتها المتولية لرئاسة الاتحاد الأوروبي). واستمع المجلس أيضاً إلى إحاطة بشأن الحالة في كوسوفو من جان-ماري غيهينو، وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام، مما أتاح لأعضاء المجلس أول فرصة لمناقشة التحديات الرئيسية في كوسوفو، منذ الزيارة التي قامت بها بعثة مجلس الأمن.

وكانت الرسالة الرئيسية للجلسة المفتوحة تدور حول بضع نقاط رئيسية هي: استحالة الاستغناء عن تعدد الأصول العرقية في كوسوفو؛ والحاجة إلى إشراك جميع الطوائف في العملية السياسية، وملاءمة تدابير بناء الثقة. كما جاءت الجلسة في وقتها تماماً لأنها عقدت فور انتهاء بعثة مجلس الأمن من زيارتها لبريشينا ومتروفيتشا وبلغراد.

بعثة مجلس الأمن إلى كوسوفو، جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية

في الفترة من ١٥ إلى ١٩ حزيران/يونيه، زارت بعثة مجلس الأمن كوسوفو، وكانت أولى البعثات التي تضم جميع أعضاء مجلس الأمن الـ ١٥. وتمثلت الرسالة التي حملتها البعثة في

نبد التطرف وحشد كل الجهود لبناء مجتمع متعدد الأصول العرقية. وكان للبعثة أهميتها من عدة زوايا أخرى. فقد كانت أول بعثة يرأسها رئيس للمجلس. وقد شمل برنامج البعثة زيارة بلغراد، حيث أجرت مناقشة جيدة مع رئيس جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية، فويسلاف كوستينيتشا، ومع وزير الخارجية والداخلية. كما عقدت البعثة اجتماعا جوهريا وهاما، دون ترتيب سابق، مع فلاديمير بوتين، رئيس الاتحاد الروسي.

وفي كوسوفو، عقدت بعثة مجلس الأمن سلسلة من الاجتماعات مع الأطراف الفاعلة الرئيسية وتشاورت مع ممثلي مختلف الطوائف، كما عقدت اجتماعا مع هانز هيكر، الممثل الخاص للأمين العام، وقائد القوة الدولية في كوسوفو، الجنرال ثورشتاين سكيانكر. وسافرت بعثة مجلس الأمن إلى متروفيتشا واجتمعت بممثلي ألبانيي كوسوفو وممثلي الصرب اجتماعين متعاقبين. وحث المجلس كلتا الطائفتين على أن تمد كل منهما يدها للأخرى حتى يتسنى لهما الإسهام معا في بناء مستقبل كوسوفو. وبناء على مبادرة رئيس البعثة، التقت مجموعة تمثل عدة منظمات غير حكومية نسائية في كوسوفو بأعضاء البعثة. وأكد الممثلون ضرورة إشراك النساء في مفاوضات السلام وفي عملية اتخاذ القرار السياسي.

واستطاعت البعثة أن تلمس من لقاءاتها مع الطوائف الإثنية وجود رغبة واضحة في إعادة الأوضاع إلى طبيعتها وإعادة إرساء القانون والنظام وإصلاح الاقتصاد. واغتتمت البعثة كل الفرص لتوجيه رسالة قوية إلى الطوائف الإثنية من أجل نبد العنف بجميع أشكاله وتعزيز الاستقرار والسلامة والأمن، والتعاون الكامل مع بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو في تنفيذ القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩). وخلصت البعثة خلال زيارتها إلى عدة ملاحظات ونتائج، عُرضت بالتفصيل في تقريرها (S/2001/600). وقدم رئيس المجلس، الذي هو أيضا رئيس البعثة، التقرير رسميا في ١٩ حزيران/يونيه، أي في اليوم التالي لليوم الذي عادت فيه البعثة.

الاجتماعات مع البلدان المساهمة بقوات

عُقدت برئاسة رئيس المجلس أربعة اجتماعات مع البلدان المساهمة بقوات تتصل بتمديد ولاية أربع عمليات، هي قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص، وبعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وبعثة الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك، وبعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية. وكانت هذه الاجتماعات ذات طابع تنقيفي في الأساس. وقد وافقت البلدان المساهمة بقوات في كل حالة من الحالات على توصيات الأمين العام. ولم يكن هناك أي شكل من أشكال عدم الاتفاق بين المجلس والبلدان المساهمة بقوات.

وعقد اجتماع مع البلدان المساهمة بشرطيين مدنيين في بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو قبل مغادرة بعثة مجلس الأمن إلى كوسوفو. وأطلع الرئيس البلدان المساهمة على أهداف البعثة. وقدمت الأمانة العامة إحاطة بشأن الحالة سلطت فيها الضوء على الإسهام المقدم من هذه البلدان.

مسائل أخرى

انقضى جزء من الوقت الذي استغرقت المشاورات غير الرسمية في النظر في البنود المقررة والمسائل التنظيمية والتفاوض على النصوص. وفي حزيران/يونيه، كرس أعضاء المجلس وقتا طويلا للمسائل المدرجة ضمن "المسائل الأخرى"، وكثيرا ما كان ذلك بسبب تطورات استجرت أو على سبيل استباق الأمور دون انتظار الاستعراض الروتيني أو تقرير أو إحاطة من الأمانة العامة.

ولهذا ظلت قيد النظر الفعلي لأعضاء المجلس الحالة في بوروندي والصومال وجمهورية الكونغو الديمقراطية وأفغانستان وكوسوفو والصحراء الغربية وقبرص والبوسنة والهرسك وسيراليون والعراق وفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز ومنطقة البلقان والعراق/الكويت وجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية، فضلا عن متابعة البعثة الموفدة إلى منطقة البحيرات الكبرى.

غداء عمل مع الأمين العام

يوفر غداء العمل الذي يعقد مع الأمين العام كل شهر مناسبة لتبادل الآراء بصفة غير رسمية بين أعضاء المجلس والأمين العام بشأن بعض المسائل التي تتطلب اهتماما خاصا. وقد استضاف رئيس المجلس غداء العمل في ٢٧ حزيران/يونيه وجرى فيه مناقشة ثلاث مسائل، هي الشرق الأوسط وفلسطين، وبوروندي، وكوسوفو. وأطلع الأمين العام أعضاء المجلس على زيارته للشرق الأوسط. وعبر الرئيس عن آرائه في أعقاب انتهاء بعثة المجلس إلى كوسوفو. وفضلا عن ذلك، شارك في المناقشة مسؤولون كبار من الذين يشاركون عن كثب في أعمال المجلس. ووفرت مشاركة الممثل الخاص للأمين العام، برهانو دينكا، وممثل الأمين العام، جان أرنو، في المناقشة المتعلقة ببوروندي مزيدا من الأفكار الثاقبة بشأن الحالة.

المسائل المواضيعية والتنفيذية والتنظيمية

منع نشوب الصراعات المسلحة

من مواطن التركيز الرئيسية خلال الشهر مناقشة المجلس لمسألة منع نشوب الصراعات المسلحة عقب صدور تقرير الأمين العام عن الموضوع (S/2001/574 و Corr.1). وقد دلت مشاركة عدد كبير من غير الأعضاء في المجلس في المناقشة التي استمرت طيلة نهار ٢١ حزيران/يونيه على التزام الدول الأعضاء في الأمم المتحدة بمنع نشوب الصراعات. وبالنظر إلى أهمية الموضوع، رأس الاجتماع عبد الصمد آزاد، وزير خارجية بنغلاديش.

وفي أثناء المناقشة، حظي تقرير الأمين العام والتوصيات الواردة فيه بالترحاب عموماً من أعضاء المجلس ومن الأعضاء الكثيرين الذين شاركوا في المناقشة المفتوحة. واتخذت الرئاسة البنغلاديشية زمام المبادرة في المضي قدماً باعتماد قرار وفي النظر في التقرير وإجراء المناقشة.

وقد أصاب المجلس بكونه أول من أعرب عن التأييد للتقرير وتوصياته. ذلك لأن المجلس هو الذي طلب إعداد التقرير أصلاً كما أن منع نشوب الصراعات يمثل جزءاً من مسؤولية المجلس الرئيسية عن صون السلام والأمن الدوليين. وقد استجاب المجلس في الوقت المناسب للتوصيات الموجهة إليه على وجه التحديد. وشجع المجلس، بإعراجه عن التأييد للتوصيات الداخلة في نطاق اختصاصه، على النظر مبكراً وبعين الموافقة في التوصيات الداعية إلى اتخاذ إجراءات من جانب الهيئات والصناديق والبرامج والوكالات الرئيسية الأخرى التابعة للأمم المتحدة ومؤسسات بریتون وودز ومنظمة التجارة العالمية والقطاع الخاص.

التعاون مع البلدان المساهمة بقوات

يمثل اعتماد القرار ١٣٥٣ (٢٠٠١) بإجماع الأصوات خطوة رئيسية إلى الأمام في سبيل تعزيز التعاون مع البلدان المساهمة بقوات. وقد جرى في القرار التسليم بأن البلدان المساهمة بقوات من الشركاء المهمين في التعاون من أجل حفظ السلام. ووردت في القرار أحكام مفصلة بشأن التشاور مع هذه البلدان في مختلف مراحل عمليات حفظ السلام من بدايتها إلى نهايتها. كما يتضمن القرار أحكاماً بشأن مختلف أشكال وإجراءات ووثائق الاجتماعات المعقودة مع البلدان المساهمة بقوات.

أساليب العمل

شارك الرئيس وممثلا اثنين من الدول الأعضاء الأخرى في المجلس، هما كولومبيا والمملكة المتحدة، في اجتماع لفريق الجمعية العامة العامل المعني بإصلاح مجلس الأمن كُرس

لأساليب العمل. وأطلع رئيس المجلس الحاضرين على التجربة التي مر بها المجلس خلال السنة وأشار إلى التحسينات التي أدخلت على أساليب عمل المجلس. وأضاف سفيراً كولومبيا والمملكة المتحدة مزيداً من الأفكار بشأن كيفية تحسين عمل مجلس الأمن وتعاونه مع الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي.

وعملاً بالتزام المجلس بالشفافية قدم الرئيس إحاطة موضوعية لغير الأعضاء والصحافة عقب مشاورات المجلس بكامل هيئته.

الفريق العامل المعني بالتوثيق والإجراءات

أولت الرئاسة البنغلاديشية للمجلس، رغم برنامج العمل المكثف، اهتماماً لاستعراض أساليب عمل المجلس. وعقدت اجتماعين للفريق العامل المعني بالتوثيق والإجراءات التابع للمجلس. وتنص مذكرة صادرة عن رئيس مجلس الأمن في ٢٩ حزيران/يونيه على تعزيز الممارسة المتبعة فيما يتعلق بإبلاغ ونشر قرارات المجلس وبياناته (S/2001/640).

ونصت المذكرة على ثلاثة تحسينات هامة. فسوف تصدر من الآن فصاعداً البيانات الصحفية التي يديها الرئيس باسم أعضاء المجلس في شكل نشرات صحفية للأمم المتحدة، مما يكفل نشرها على نطاق واسع. ثانياً، كممارسة معمول بها، لن يكتف الرئيس بإطلاع الدول الأعضاء على القرارات والبيانات الرئاسية الصادرة عن المجلس، وإنما سيطلع عليها أيضاً المنظمات والترتيبات الإقليمية المعنية. ثالثاً، سيقوم الأمين العام، عن طريق ممثليه في الميدان، بترتيب أمر إبلاغ قرارات المجلس وبياناته على نحو سريع وفعال ونشرها على أوسع نطاق ممكن.

وخلال تولي بنغلاديش رئاسة الفريق العامل الذي اجتمع بعد مرور أكثر من عام، طرحت إلى جانب المذكرة المتعلقة بإبلاغ ونشر قرارات المجلس وبياناته، مسألتان أخريان لكي يجري النظر فيهما وهما: شكل جلسات المجلس واستعراض تنفيذ المذكرات والبيانات ذات الصلة التي يصدرها الرئيس.

وقد حددت آخر مذكرة صدرت بشأن الموضوع، في الوثيقة S/1999/1291، المؤرخة ٣٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩، ففتين من الجلسات: الجلسات "العننية" والجلسات "الخاصة"، وفقاً للمصطلحين المستخدمين في النظام الداخلي المؤقت للمجلس. ونصت المذكرة على ثلاث فئات فرعية من الجلسات الخاصة بدون أن تحدد لها أي اسم. بيد أن برنامج العمل الشهري لا يزال يستخدم أسماء مختلفة من جلسة إحاطة مفتوحة، ومناقشة مفتوحة، وجلسة رسمية، وجلسة مغلقة، وجلسة مفتوحة، وما إلى ذلك، للإشارة إلى

الأشكال المختلفة للجلسات بأنواعها. وليست هناك وثيقة تتضمن وصفا واضحا وكاملا لشكل جلسات مجلس الأمن.

ولمعالجة المشكلة، اقترحت بنغلاديش مشروع مذكرة من رئيس المجلس في الفريق العامل المعني بالوثائق والإجراءات. ولم يتمكن الفريق العامل من التوصل إلى اتفاق بشأن إصدار مذكرة رسمية تصف شكل الجلسات. ونظرا لعدم التوصل إلى اتفاق، قرر الفريق تأجيل النظر في المسألة.

وكان البند الآخر قيد النظر يتعلق باستعراض تنفيذ مذكرات وبيانات رئيس المجلس ذات الصلة. واقترح رئيس الفريق العامل استعراض الأحكام الواردة في وثائق منها على وجه الخصوص المذكرات المؤرخة ٣٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩ (S/1999/1291)، و ٢٨ شباط/فبراير ١٩٩٤ (S/1994/230)، و ١٧ شباط/فبراير ١٩٩٩ (S/1999/165)، والبيان الرئاسي المؤرخ ١٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤ (S/PRST/1994/81). واقترح رئيس الفريق طرح المسائل التالية للمناقشة والمتابعة:

- زيادة عقد الجلسات العلنية؛
- إتاحة مشاريع القرارات والبيانات الرئاسية لغير أعضاء المجلس. بمجرد عرضها في المشاورات غير الرسمية؛
- تقديم الإحاطات لغير الأعضاء على نحو موضوعي ومفصل عقب المفاوضات غير الرسمية بقليل؛
- صياغة القرارات والبيانات بطريقة تسمح لجميع أعضاء المجلس بالمشاركة الكافية فيها؛
- إتاحة نسخ من بيانات الرئيس الموجهة لوسائل الإعلام لغير الأعضاء في المجلس؛
- إتاحة مذكرات الإحاطة عن العمليات الميدانية لغير الأعضاء في المجلس؛
- شكل الجلسات؛
- إتاحة النصوص المؤقتة لمشاريع القرارات لغير الأعضاء في المجلس؛
- تعميم البيانات الصحفية التي يصدرها الأمين العام أو المتحدث الرسمي باسمه؛
- فريق الأصدقاء (صياغة القرارات والبيانات الرئاسية التي يعدها فريق الأصدقاء على نحو يسمح لجميع أعضاء المجلس بالمشاركة الكافية).

ويوصى بأن يجري الفريق العامل استعراضاً لتنفيذ البنود الواردة أعلاه. ويلزم أن يلي المجلس أيضاً التوصيات التي أصدرتها الجمعية العامة فيما يتعلق بأساليب العمل. وفي هذا الصدد، يمكن للفريق العامل المعني بالوثائق والإجراءات التابع للمجلس أن ينظر في تقارير الفريق العامل التابع للجمعية العامة. ويمكن للمجلس أيضاً أن يجري استعراضاً لمضمون التقييم الشهري ونهجه والغرض منه.

الجلسة الاختتامية الشهرية

اختتمت رئاسة بنغلاديش للمجلس بعقد مناقشة اختتامية بشأن عمل مجلس الأمن في شهر حزيران/يونيه. وكانت هذه المرة الأولى التي تعقد فيها هذه المناقشة في جلسة علنية، رغم أن المشاركة في النقاش اقتصر على أعضاء المجلس. وحضر الأمين العام الجلسة.

وتمثلت الفكرة في إجراء تقييم لعمل المجلس خلال الشهر وتحديد مسائل لمتابعتها. ووفر ذلك أيضاً فرصة للتفكير في أساليب عمل المجلس والطرق التي يتابع بها المسائل. وطُرح عدد من الأفكار خلال المناقشة. وفيما يلي قائمة، غير حصرية، بأبرز النقاط التي اعتُبرت في حاجة إلى متابعة:

- ينبغي للمجلس أن يتأمل في كيفية متابعة المسائل بطريقة استباقية، ليس بوصفها أحداثاً روتينية مدرجة في جدول الأعمال بل قرارات واعية متعلقة بالسياسات.
- ينبغي للمجلس أن يكفل توفير الموارد البشرية والمادية والمالية للأمين العام لتنفيذ قراراته.
- ينبغي للمجلس أن يكون مستيقظاً للأمور. ومن الوسائل المفيدة والأدوات الاستباقية إيفاد المجلس بعثات إلى مناطق الصراعات. وينبغي للمجلس أن يلجأ أكثر إلى إيفاد بعثات إلى مناطق الصراعات. وينبغي أن تتابع استنتاجات بعثات المجلس وتوصياتها متابعة فعالة.
- يمثل اتخاذ القرار ١٣٥٣ (٢٠٠١) بشأن التعاون مع البلدان المساهمة بقوات خطوة رئيسية إلى الأمام. وينبغي للمجلس أن يولي الاهتمام أيضاً لبعض المجالات التنفيذية الأخرى.
- أفاض الأمين العام بعض الشيء في تقريره الأخير عن تنفيذ تقرير الإبراهيمي، حيث تناول المشاكل المتعلقة بالعناصر المدنية في عمليات السلام مع ضرورة زيادة حجم ونطاق العناصر المدنية في البعثات، مثل بعثة مراقبي الأمم المتحدة في جمهورية

الكونغو الديمقراطية وبعثة الأمم المتحدة في سيراليون. وينبغي للمجلس أن يجعل تلك المسألة أحد مواطن التركيز.

- يلزم إيلاء عناية خاصة لعلاقات المجلس مع الصحافة ووسائل الإعلام والجمهور. وينبغي لنا أن نبذل جهدا لتوجيه انتباه العالم الخارجي إلى عمل المجلس. ونوقشت بشكل غير رسمي في معتكف المجلس إمكانية تعيين متحدث رسمي باسم رئيس مجلس الأمن.

- كان ينبغي للمجلس أن يعقد المزيد من جلسات الإحاطة المفتوحة، مما يتيح لجميع أعضاء الأمم المتحدة إمكانية الحصول بطريقة أفضل وأكثر إنصافا على المعلومات المتعلقة بتطورات السلام والأمن الدوليين وما يتصل بذلك من عمليات الأمم المتحدة وجهودها للمساعدة.

- ينبغي أن تزداد فرص إقامة المجلس علاقات مع هيئات الأمم المتحدة الأخرى.

- ينبغي تناول موضوع مسؤولية مجلس الأمن عن أعماله. وأشار إلى ورود العديد من الطلبات والمطالبات والدعاوى من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة غير الأعضاء في المجلس للإعراب عن هذه الآراء؛ وينبغي تغيير تقرير مجلس الأمن من حيث المضمون والشكل على السواء.

- ينبغي أن تكون الجلسات الاختتمائية غير رسمية وتفاعلية إلى أقصى قدر ممكن. ويمكن أن تكون هذه الجلسات مفيدة في سعي الأعضاء إلى استخلاص الدروس من الشهر السابق والتفكير في كيفية عملهم في المستقبل.

- يجب أن يدعم المجلس بصورة فعالة جهود الأمين العام الرامية إلى مواصلة تحسين آلية الأمم المتحدة لحفظ السلام؛ إلا أنه يتعين على مجلس الأمن نفسه، بطبيعة الحال، أن يقدم مساهمته الخاصة في هذا الشأن وفقا لاختصاصاته.

- ومن المفيد أن نسأل أنفسنا دوريا إن كنا قد أحدثنا أثرا إيجابيا على المسائل التي تثار لينظر فيها المجلس كل شهر؛ وإن لم نكن قد أحدثنا أثرا إيجابيا، نعتقد أن علينا أن نسأل أنفسنا عن السبب، وأن نحاول إيجاد الإجابات، وأن نحدد الخطوات التي يمكن للمجلس اتخاذها، والأدوات التي يمكن للمجلس أن يحاول إيجادها واستخدامها لتحقيق الزخم والتقدم. كذلك يتمثل الهدف الإجمالي، بطبيعة الحال، في استقاء الدروس، حسب الاقتضاء، التي يمكن تطبيقها في المستقبل.

- ينبغي للفريق العامل المعني بالوثائق والإجراءات أن يجتمع بانتظام لاستعراض تنفيذ التدابير المتفق عليها ولاستقصاء تحسين أساليب عمل المجلس ووثائقه.
- ينبغي للمجلس أن يحضر لبعثاته التي يوفدها إلى مناطق الصراعات، بما في ذلك التحضير لها عن طريق المناقشة في السياقات غير الرسمية، مثل المناقشة التي جرت في منتجع بوكاتييكو عن البعثة الموفدة إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية.
- ينبغي أن يشمل التحضير لبعثات المجلس الموفدة إلى مناطق الصراعات عقد جلسات لإثارة الأفكار من أجل تحديد الأهداف والاستراتيجيات.
- يلزم عقد جلسات، قبل مغادرة بعثات المجلس إلى مناطق الصراعات، مع البلدان المساهمة بقوات ومع الأطراف الأخرى المهمة التي ترى أن لديها آراء تود أن تعرب عنها بشأن الحالة المعينة، سواء كانت تلك الأطراف من وكالات الأمم المتحدة بل وحتى لو كانت من المنظمات غير الحكومية، حسبما تقتضي الحالة.
- ينبغي للمجلس أن يتأمل في ترشيد برنامج عمله الشهري.

الجلسات التي عقدها مجلس الأمن في حزيران/يونيه ٢٠٠١

الموضوع	التاريخ	رقم الجلسة	الرقم المسلسل
الحالة بين العراق والكويت	١ حزيران/يونيه	٤٣٢٤	١
الحالة في أفغانستان	٥ حزيران/يونيه	٤٣٢٥	٢
- إحاطة إعلامية من السفير ألفونسو فالديفييسو، رئيس اللجنة المنشأة عملاً بالقرار ١٣٣٣ (٢٠٠٠). بمشاركة السيد هاييلي منكريوس، رئيس لجنة الخبراء المعنية بأفغانستان المنشأة عملاً بقرار مجلس الأمن ١٣٣٣ (٢٠٠٠)	٥ حزيران/يونيه	٤٣٢٥ (المستأنفة)	٣
- إحاطة إعلامية من السفير ألفونسو فالديفييسو، رئيس اللجنة المنشأة عملاً بالقرار ١٣٣٣ (٢٠٠٠). بمشاركة السيد هاييلي منكريوس، رئيس لجنة الخبراء المعنية بأفغانستان المنشأة عملاً بقرار مجلس الأمن ١٣٣٣ (٢٠٠٠)	٥ حزيران/يونيه	٤٣٢٥ (المستأنفة)	٣
تعزيز التعاون مع البلدان المساهمة بقوات (S/2001/546)	١٣ حزيران/يونيه	٤٣٢٦	٤
الحالة فيما يتعلق بجمهورية الكونغو الديمقراطية (S/2001/572)	١٣ حزيران/يونيه	٤٣٢٧	٥
إحاطة إعلامية يقدمها السيدان غيهينو وأوتونو	١٣ حزيران/يونيه	٤٣٢٧	٦
الحالة فيما يتعلق بجمهورية الكونغو الديمقراطية (S/2001/572)	١٣ حزيران/يونيه	٤٣٢٧ (المستأنفة)	٦
الحالة في قبرص (S/2001/534)	١٥ حزيران/يونيه	٤٣٢٨	٧
الحالة فيما يتعلق بجمهورية الكونغو الديمقراطية (S/2001/572)	١٥ حزيران/يونيه	٤٣٢٩	٨
الحالة في البوسنة والهرسك (S/2001/571)	١٥ حزيران/يونيه	٤٣٣٠	٩
قرارات مجلس الأمن ١١٦٠ (١٩٩٨)، و١١٩٩ (١٩٩٨)، و١٢٠٣ (١٩٩٨)، و١٢٣٩ (١٩٩٩)، و١٢٤٤ (١٩٩٩)	١٩ حزيران/يونيه	٤٣٣١	١٠
(عرض لتقرير الأمين العام عن كوسوفو، جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية، مقدم من السفير شاودري، رئيس مجلس الأمن ورئيس البعثة إلى كوسوفو، جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية)	١٩ حزيران/يونيه	٤٣٣٢	١١
الحالة في الصومال	٢١ حزيران/يونيه	٤٣٣٣	١٢
الحالة في البوسنة والهرسك (S/2001/571)	٢١ حزيران/يونيه	٤٣٣٣	١٢
دور مجلس الأمن في منع الصراعات المسلحة (S/2001/574)	٢١ حزيران/يونيه	٤٣٣٤	١٣
مناقشة مفتوحة	٢١ حزيران/يونيه	٤٣٣٤	١٤
دور مجلس الأمن في منع الصراعات المسلحة (S/2001/574)	٢١ حزيران/يونيه	٤٣٣٤ (المستأنفة)	١٤
مناقشة مفتوحة	٢١ حزيران/يونيه	٤٣٣٤ (المستأنفة)	١٤

الموضوع	التاريخ	رقم الجلسة	الرقم المسلسل
قرارات مجلس الأمن ١١٦٠ (١٩٩٨) و ١١٩٩ (١٩٩٨) و ١٢٠٣ (١٩٩٨) و ١٢٣٩ (١٩٩٩) و ١٢٤٤ (١٩٩٩) إحاطة مقدمة من السيد جان - ماري غيهينو، وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام	٢٢ حزيران/يونيه	٤٣٣٥	١٥
الحالة بين العراق والكويت (S/2001/597)	٢٦ حزيران/يونيه	٤٣٣٦	١٦
توصية بتعيين الأمين العام للأمم المتحدة	٢٧ حزيران/يونيه	٤٣٣٧ (مغلقة)	١٧
الحالة في بوروندي (اجتماع مع السيد ماثياس سيناميني، النائب الثاني لرئيس جمهورية بوروندي)	٢٧ حزيران/يونيه	٤٣٣٨ (مغلقة)	١٨
مسؤولية مجلس الأمن عن صون السلام والأمن الدوليين: فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الأيدز) وعمليات حفظ السلام الدولية	٢٨ حزيران/يونيه	٤٣٣٩	١٩
الحالة في سيراليون (S/2001/627)	٢٨ حزيران/يونيه	٤٣٤٠	٢٠
إحاطة إعلامية يقدمها السيد أندينجين، الممثل الخاص للأمين العام في سيراليون	٢٨ حزيران/يونيه	٤٣٣٦ (المستأنفة)	٢١
الحالة في بوروندي	٢٩ حزيران/يونيه	٤٣٤١	٢٢
الحالة فيما يتعلق بالصحراء الغربية	٢٩ حزيران/يونيه	٤٣٤٢	٢٣
مناقشة ختامية عن أعمال مجلس الأمن في شهر حزيران/يونيه ٢٠٠١	٢٩ حزيران/يونيه	٤٣٤٣	٢٤

المرفق الثاني

مشاورات مجلس الأمن بكامل هيئته المعقودة في حزيران/يونيه ٢٠٠١

الموضوع	التاريخ	الرقم
- العراق (النفط - الغذاء)	١ حزيران/يونيه ٢٠٠١	١
١ - برنامج العمل ٢ - مسائل أخرى - البعثة المفودة إلى منطقة البحيرات الكبرى - البعثة المفودة إلى كوسوفو - إجراءات المجلس فيما يتعلق بقائمة المتكلمين في الجلسات الرسمية	٤ حزيران/يونيه ٢٠٠١	٢
١ - أفغانستان ٢ - مسائل أخرى - الصومال	٥ حزيران/يونيه ٢٠٠١	٣
١ - سيراليون ٢ - تيمور الشرقية ٣ - بوروندي ٤ - مسائل أخرى - جمهورية الكونغو الديمقراطية	٦ حزيران/يونيه ٢٠٠١	٤
١ - العراق ٢ - مسائل أخرى - البعثة المفودة إلى كوسوفو - أفغانستان	٧ حزيران/يونيه ٢٠٠١	٥
١ - تقرير الفريق العامل المعني بعمليات حفظ السلام ٢ - مسائل أخرى - الصومال - كوسوفو	٨ حزيران/يونيه ٢٠٠١	٦
١ - قبرص ٢ - مسائل أخرى - الصومال - تقرير الفريق العامل المعني بعمليات حفظ السلام - كوسوفو - العراق	١١ حزيران/يونيه ٢٠٠١	٧

الرقم	التاريخ	الموضوع
٨	١٢ حزيران/يونيه ٢٠٠١	١ - جمهورية الكونغو الديمقراطية ٢ - مسائل أخرى - كوسوفو - الصحراء الغربية - قبرص - الصومال
٩	١٤ حزيران/يونيه ٢٠٠١	١ - كوسوفو: بعثة مجلس الأمن المعنية بتنفيذ القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩) الموفدة إلى كوسوفو، جمهورية يوغسلافيا الاتحادية ٢ - العراق (برنامج النفط مقابل الغذاء) ٣ - مسائل أخرى - جمهورية الكونغو الديمقراطية - قبرص - البوسنة والهرسك - سيراليون (المحكمة الخاصة) - فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) - الصومال - انتخاب الأمين العام - الفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بمسألة التمثيل العادل في عضوية مجلس الأمن وزيادة عدد أعضائه
١٠	١٥ حزيران/يونيه ٢٠٠١	١ - العراق (النفط مقابل الغذاء) ٢ - مسائل أخرى - برنامج العمل - الصومال
١١	٢٠ حزيران/يونيه ٢٠٠١	١ - العراق ٢ - مسائل أخرى - البوسنة والهرسك - شكل الجلسة المعقودة في ٢١ حزيران/يونيه بشأن منع نشوب الصراعات المسلحة - العراق - الصحراء الغربية - الصومال - شكل الجلسة المعقودة في ٢٧ حزيران/يونيه بشأن تعيين الأمين العام

الموضوع	التاريخ	الرقم
<ul style="list-style-type: none"> ١ - إثيوبيا/إرتيريا ٢ - مسائل أخرى - تعيين الأمين العام - بوروندي - العراق - فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) - منع الصراع المسلح 	٢٥ حزيران/يونيه ٢٠٠١	١٢
<ul style="list-style-type: none"> ١ - الصحراء الغربية ٢ - العراق ٣ - مسائل أخرى - البلقان - غداء مع الأمين العام 	٢٦ حزيران/يونيه ٢٠٠١	١٣
<ul style="list-style-type: none"> ١ - التوصية بتعيين الأمين العام للأمم المتحدة ٢ - مسائل أخرى - لا شيء 	٢٧ حزيران/يونيه ٢٠٠١	١٤
<ul style="list-style-type: none"> ١ - بوروندي ٢ - مسائل أخرى - الصحراء الغربية - العراق/الكويت 	٢٧ حزيران/يونيه ٢٠٠١ (بعد الظهر)	١٥
<ul style="list-style-type: none"> ١ - العراق: النفط مقابل الغذاء ٢ - الصحراء الغربية ٣ - مسائل أخرى - جلسة اختتامية - بوروندي - التوصية بتعيين الأمين العام للأمم المتحدة - الأطفال والصراع المسلح - الصومال 	٢٨ حزيران/يونيه ٢٠٠١	١٦
<ul style="list-style-type: none"> ١ - الصحراء الغربية ٢ - بوروندي ٣ - مسائل أخرى - جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية 	٢٩ حزيران/يونيه ٢٠٠١	١٧
<ul style="list-style-type: none"> ١ - العراق: النفط مقابل الغذاء ٢ - مسائل أخرى - الصومال 	٢٩ حزيران/يونيه ٢٠٠١ (بعد الظهر)	١٨

قرارات مجلس الأمن المتخذة في حزيران/يونيه ٢٠٠١

الموضوع	تاريخ الاعتماد	القرار
الحالة بين العراق والكويت	١ حزيران/يونيه ٢٠٠١	S/RES/1352 (2001)
تعزيز التعاون مع البلدان المساهمة بقوات	١٣ حزيران/يونيه ٢٠٠١	S/RES/1353 (2001)
الحالة في قبرص	١٥ حزيران/يونيه ٢٠٠١	S/RES/1354 (2001)
الحالة فيما يتعلق بجمهورية الكونغو الديمقراطية	١٥ حزيران/يونيه ٢٠٠١	S/RES/1355 (2001)
الحالة في الصومال	١٩ حزيران/يونيه ٢٠٠١	S/RES/1356 (2001)
الحالة في البوسنة والهرسك	٢١ حزيران/يونيه ٢٠٠١	S/RES/1357 (2001)
التوصية بتعيين الأمين العام للأمم المتحدة	٢٧ حزيران/يونيه ٢٠٠١	S/RES/1358 (2001)
الحالة فيما يتعلق الصحراء الغربية	٢٩ حزيران/يونيه ٢٠٠١	S/RES/1359 (2001)

التقارير التي يتعين تقديمها والنظر فيها في حزيران/يونيه ٢٠٠١

- لا انسحاب بدون استراتيجية - S/2001/394 المؤرخ ٢٠ نيسان/أبريل ٢٠٠١.
- سيراليون - تقرير عن اللاجئين والمشردين داخليا - S/2001/513 المؤرخ ٢٣ أيار/مايو.
- تقرير عن منع نشوب الصراعات المسلحة A/55/985-S/2001/574 المؤرخ ٧ حزيران/يونيه ٢٠٠١.
- تقرير عن قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص - S/2001/534 المؤرخ ٣٠ أيار/مايو ٢٠٠١.
- التقرير الخامس عن بعثة الأمم المتحدة للرصد والتحقق والتفتيش - S/2001/515 المؤرخ ٢٤ أيار/مايو ٢٠٠١.
- تقرير لجنة الخبراء المعنية بأفغانستان - S/2001/511 المؤرخ ٢٤ أيار/مايو ٢٠٠١.
- التقرير الثامن عن جمهورية الكونغو الديمقراطية - S/2001/752 المؤرخ ٨ حزيران/يونيه ٢٠٠١.
- تقرير عن بعثة الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك - S/2001/571 المؤرخ ٧ حزيران/يونيه ٢٠٠١.
- تقرير عن بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو - S/2001/565 المؤرخ ٧ حزيران/يونيه ٢٠٠١.
- تقرير مرحلي عن إثيوبيا وإريتريا (بعثة الأمم المتحدة في إثيوبيا وإريتريا) - S/2001/608 المؤرخ ١٩ حزيران/يونيه ٢٠٠١.

تقرير عن الصحراء الغربية (بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية) S/2001/613
المؤرخ ٢٠ حزيران/يونيه ٢٠٠١.

تقرير بعثة مجلس الأمن الموفدة إلى كوسوفو - S/2001/600 المؤرخ ١٩ حزيران/يونيه ٢٠٠١.

التقرير العاشر عن سيراليون - S/2001/627 المؤرخ ٢٥ حزيران/يونيه ٢٠٠١.

البيانات التي أدلى بها رئيس مجلس الأمن في حزيران/يونيه ٢٠٠١

رقم الجلسة	عقب المشاورات	الموضوع	التاريخ	S/PRST/2001
٤٣٣٩		مسؤولية مجلس الأمن عن صون السلام والأمن الدوليين: فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) وعمليات حفظ السلام الدولية	٢٨ حزيران/يونيه	16
٤٣٤١		الحالة في بوروندي	٢٩ حزيران/يونيه	17

المرفق الرابع

البيانات التي أدلى بها رئيس مجلس الأمن

بوروندي (٦ حزيران/يونيه ٢٠٠١)

أكد أعضاء المجلس من جديد تأييدهم الشديد لاتفاق أروشا باعتباره أساس حل النزاع في بوروندي وكانوا مجتمعين في اعتقادهم بأنه ليس هناك أي حل عسكري للنزاع. وينبغي للجماعات المسلحة ألا تسعى إلى تحقيق أغراضها بوسائل العنف.

وأعرب أعضاء المجلس عن تأييدهم لاستنتاجات بعثة مجلس الأمن الموفدة إلى بوروندي، وكرروا دعوتهم إلى قوات التحرير الوطني وجبهة الدفاع عن الديمقراطية إلى الدخول في عملية أروشا والامتناع عن أي عمل يتسم بالعنف.

ودعا أعضاء المجلس جميع الأطراف إلى إيقاف الأعمال العدائية فوراً واحترام حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي.

وشجع أعضاء المجلس على إجراء حوار بين الحكومة والثوار ودعوا البلدان في المنطقة إلى استعمال نفوذها لضم الجماعات المسلحة إلى عملية السلام.

ولاحظ أعضاء المجلس التقدم المحرز في الدورة العادية الثالثة للجنة رصد التنفيذ المعقودة في أروشا في الفترة من ٢٨ أيار/مايو إلى ٤ حزيران/يونيه، في دفع عملية السلام.

وكرر أعضاء المجلس تأكيد تأييدهم لنيلسون مانديلا ميسر أروشا وللمبادرة الإقليمية.

سيراليون (٦ حزيران/يونيه ٢٠٠١)

استمع أعضاء مجلس الأمن إلى إحاطة من الأمانة العامة عن الحالة في سيراليون، ولا سيما إلى عرض تقرير الأمين العام عن حالة اللاجئين والمشردين داخليا في بلدان اتحاد نهر مانو، وأجرى مناقشة بشأن المسألة.

وأحاط أعضاء المجلس علماً بالتطورات الأخيرة بشأن اللاجئين والمشردين داخليا في تلك البلدان وأعرب عن القلق إزاء استمرار الأزمة الإنسانية.

وأعرب أعضاء المجلس عن إدراكهم لفرض عبء إضافي على البلدان المضيفة وسكانها نتيجة الأزمة وأثنى على الجهود التي تبذلها في توفير اللجوء والحماية والمساعدة إلى العدد الكبير من اللاجئين والمشردين داخليا.

وحث أعضاء المجلس جميع الأطراف على كفالة حقوق الإنسان لجميع اللاجئين والمشردين داخليا وأمنهم فضلا عن أمن أفراد المنظمات الإنسانية العاملين في المنطقة الفرعية.

وكان من رأي أعضاء المجلس أن من العملي اتباع نهج مرحلي لعودة اللاجئين إلى سيراليون. واتفقوا على أن النهج ذا الثلاث مراحل الذي تتبعه مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين لنقل اللاجئين مرة أخرى إلى الداخل في مناطق آمنة في غينيا، يوفر مزيداً من الحماية والمساعدة للاجئين والمشردين داخلياً في مناطق الحدود ويؤدي إلى ترتيب الإعادة الطوعية للاجئين إلى سيراليون. وكان من رأيهم أن هناك حاجة إلى وضع خطة شاملة ومفصلة لعودة اللاجئين تدريجياً إلى سيراليون.

وأعرب أعضاء المجلس عن تأييدهم للجهود التي تبذلها مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى سيراليون وغيرهما من وكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية في تقديم المساعدة إلى اللاجئين والمشردين داخلياً.

ودعا أعضاء المجلس المجتمع الدولي إلى توفير الموارد الإضافية اللازمة استجابة لنداء الأمم المتحدة الموحد لغرب أفريقيا والنداء الموحد لسيراليون، وكذلك أثناء مؤتمر المناخين المعني بتمويل برنامج التسريح ونزع السلاح وإعادة التأهيل، الذي سيعقد في باريس يومي ١١ و ١٢ حزيران/يونيه.

وأعرب أعضاء المجلس عن تقديرهم للدور الإيجابي الذي اضطلعت به بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى سيراليون في الأسابيع الأخيرة في تعزيز عملية السلام.

وشجع أعضاء المجلس رؤساء الدول الثلاثة لبلدان اتحاد نهر مانو على الدخول في عملية حوار لتعزيز السلام في المنطقة الفرعية وأعربوا عن تقديرهم للدور الذي تضطلع به الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في هذا الصدد.

قبرص (١١ حزيران/يونيه ٢٠٠١)

استمع أعضاء المجلس إلى إحاطة من المستشار الخاص للأمين العام المعني بقبرص الفارو ده سوتو بشأن بعثة المساعي الحميدة. واستمعوا إلى إحاطة من مدير شعبة آسيا والشرق الأوسط التابعة لإدارة عمليات حفظ السلام عن المشاورات التي أجرتها الأمانة العامة مع الأطراف بشأن تمديد ولاية قوة الأمم المتحدة في قبرص وأحاطوا علماً بالآراء التي أعرب عنها الطرفان.

وأعرب أعضاء المجلس عن تأييدهم الكامل للجهود التي يبذلها الأمين العام لتحقيق تسوية شاملة لقضية قبرص. وأكد أعضاء المجلس من جديد جميع قرارات مجلس الأمن بشأن قبرص، ولا سيما القرار ١٢٥١ (١٩٩٩) المؤرخ ٢٩ حزيران/يونيه ١٩٩٩ والقرارات اللاحقة. وأعربوا عن ترحيبهم وتأييدهم لعزمه على مواصلة العملية التي شرع بها في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٩ وواصلواحث جميع الأطراف المعنية للدخول معه في العملية بشكل بناء وفعال.

إثيوبيا وإريتريا (٢٥ حزيران/يونيه ٢٠٠١)

قدم الأمين العام إلى أعضاء مجلس الأمن تقريراً مرحلياً حتى ١٩ حزيران/يونيه ٢٠٠١ (S/2001/608) عن الحالة بين إثيوبيا وإريتريا.

وأحاط أعضاء المجلس علماً بملاحظات الأمين العام التي تفيد بأن الحالة على الأرض لا تزال هادئة بوجه عام وأثنوا على الطرفين وعلى بعثة الأمم المتحدة في إثيوبيا وإريتريا للتقدم الذي تم تحقيقه حتى الآن. وأعربوا عن رأي مفاده أن إنشاء منطقة أمنية مؤقتة وتشغيل لجنة الحدود ولجنة المطالبات يشهدان على التزام كلا البلدين بعملية السلام. وأعرب أعضاء المجلس في هذا الصدد عن تأييدهم للجهود المتواصلة التي يبذلها الممثل الخاص للأمين العام ليغويتا جوزيف ليغويتا.

بيد أن أعضاء مجلس الأمن أعربوا عن قلقهم العميق إزاء انتشار الميليشيا والشرطة الإريترية بشكل مفرط في المنطقة الأمنية المؤقتة وكذلك إزاء عدم موافقة الأطراف على الحدود الدقيقة لهذه المنطقة. كما حث الأعضاء الطرفين على التقيد التام بالخريطة النهائية التي قدمتها إليهم بعثة الأمم المتحدة في إثيوبيا وإريتريا.

وكرر أعضاء مجلس الأمن تأكيد دعوتهم للبلدين إلى التعجيل بإنشاء ممر جوي مباشر بين أسمرة وأديس أبابا. وحثوا في الوقت نفسه كلا الطرفين، ولا سيما إريتريا، على كفالة حرية حركة البعثة. كما حث أعضاء المجلس إريتريا على توقيع اتفاق مركز القوات وأكدوا على أنه ينبغي لكلتا الحكومتين أن تفي بالتزاماتها المالية لعمل لجنة الحدود.

وبعد أن لاحظ أعضاء المجلس التقدم المحرز في مجال إزالة الألغام، دعوا كلا من إثيوبيا وإريتريا والمجتمع الدولي إلى المساهمة بالموارد المالية وغيرها - لكفالة نزع الألغام الكامل في المنطقة الأمنية المؤقتة والمناطق المجاورة لها من أجل سلامة عودة المشردين داخليا والعاملين في مجال حفظ السلام.

ونظراً لتدهور الحالة الإنسانية في إثيوبيا وإريتريا، فقد حث أعضاء المجلس المجتمع الدولي على الاستجابة بسخاء للنداء الذي وجهته الأفرقة القطرية التابعة للأمم المتحدة من أجل المساعدة الإنسانية.

وشجع أعضاء المجلس الطرفين على القيام، بالتعاون مع بعثة الأمم المتحدة في إثيوبيا وإريتريا، باستكشاف واتباع نطاق من تدابير بناء الثقة ومباشرة تنفيذ عملية السلام بطريقة بناءة دون اللجوء إلى الكلام الطنان.